قياس العلاقة بين إجمالي الإنفاق الحكومي والإنفاق الاستهلاكي الخاص في الاقتصاد المصري خلال الفترة (1983-2010)

د. على شريف عبدالوهاب وردة
أستاذ الاقتصاد المساعد
كلية التجارة – جامعة المنوفية

أ. مروة سامي مصطفى
مدرس مساعد اقتصاد
كلية التجارة بنات- جامعة الأزهر- تفهنا

ملخص البحث

يهدف البحث إلى معرفة مدى تأثير الإنفاق الحكومي بشقيه (الجاري والرأسمالي) على الإنفاق الاستهلاكي الخاص من خلال دراسة تحليلية قياسية يتم من خلالها التعرف على حجم وطبيعة وتطور الإنفاق الحكومي المصري الفترة (1983-2010) والمجالات التي تم توجيهه إليها للتعرف على مدى فعاليته وتأثيره، كما يهدف البحث إلى قياس العلاقة بين الإنفاق الحكومي (الجاري والرأسمالي) والإنفاق الاستهلاكي الخاص للوقوف على طبيعة تلك العلاقة التي من خلالها يتضح مدى تأثير الإنفاق الحكومي الجاري والرأسمالي على الإنفاق الاستهلاكي الخاص .وقد توصل البحث إلى عدد من النتائج من أهمها : العلاقة بين الإنفاق الحكومي الجاري والإنفاق الاستهلاكي الخاص كانت ثنائية الاتجاه بمعنى أن الإنفاق الحكومي الجاري يؤثر إيجابياً في الإنفاق الاستهلاكي الخاص ويتأثر به وذلك عند فترة تأخر سنتين، العلاقة بين الإنفاق الحكومي الرأسمالي والإنفاق الاستهلاكي الخاص كانت أحادية الاتجاه الخاص بمعنى أن الإنفاق الرأسمالي يؤثر سلباً على الإنفاق الاستهلاكي الخاص ولا يتأثر به، تبين عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات محل الدراسة من الرتبة صفر ومن الرتبة الأولى والرتبة الثانية وهذا ما يؤكد على عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، يمثل الاستهلاك الخاص نسبة كبيرة من الدخل القومي ولذلك فإن السياسات الهادفة إلى استقرار هذا المتغير تعتبر ذات أهمية كبيرة، يعتبر الاستهلاك الخاص من العوامل المهمة المحفزة للاستثمار وزيادة الإنتاج ولكن لكي يتحقق هذا لابد أن يعتمد هذا الاستهلاك على السلع المحلية بدرجة كبيرة وليس على السلع المستوردة .

Abstract

The study aimed to investigate the effect of government spending both (current and capital) on consumer spending through standard analysis is to identify the size and the nature and evolution of the Egyptian Government expenditure during the period (1983-2010) and the areas that have been directed to identify its effectiveness and impact, the research also aims to measure the relationship between government expenditures (current and capital) and private consumer spending to determine the nature of that relationship through which illustrated the impact of current and capital Government Expenditure on Private Consumption Expenditure The study found a number of outcomes including: The relationship between government spending and private consumption expenditure was bidirectional, meaning that Government spending being positively affects consumer spending and affected by it when the period of the delay of two years, the relationship between government spending and private consumption expenditure capital were special one-way meaning that capital expenditure adversely affects consumer spending and is not affected by, showing a lack of common integration among the variables under study from grade 0 to Grade I and grade II and this confirms that there Balancing long-term relationship among the variables, representing private consumption, a large proportion of the national income, therefore, policies aimed at stabilizing this variable is of great significance, private consumption is an important factor in stimulating investment and increase production , but for this to happen we must support this consumption of domestic goods by degree Large and not to imported goods .

المقدمة :

يلعب الإنفاق الحكومي بشقيه الجاري والرأسمالي دوراً مهماً في الاقتصاد ونموه باعتباره أداة من أهم أدوات السياسة المالية ، ولذلك فإن الاهتمام به هو فى واقع الأمر من باب الاهتمام بالنمو الاقتصادي ، كما أن الإنفاق الحكومي باعتباره أحد أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية يؤثر على كافة الأنشطة الاقتصادية من خلال ما تقدمه الحكومة سواء فى جانب الاستثمار أو جانب الاستهلاك .

ونظراً لتباين آراء المدارس الاقتصادية حول أهمية دور الدولة وبالتالى حول ما تقدمه من إنفاق حكومي جاري أو استثماري ، أصبح دراسة الإنفاق الحكومي أمراً مهماً بالنسبة للنشاط الاقتصادي ، فالمدرسة الكلاسيكية وما تبعها من نقديين وكلاسيك جدد يعتقدون أن الاقتصاد أساساً مستقر ولذلك فأي مظاهر عدم استقرار تكون غالباً نتيجة التدخل الحكومي ، وبالتالي فإنه ينبغي على الحكومة أن يكون لها دور بسيط فى رسم السياسة الاقتصادية ، وفى المقابل تنادي النظرية الكينزية بأن يكون للحكومة دور أساس فى النشاط الاقتصادي ، ويوجد مدارس تبنت هذا الفكر وأهم هذه المدارس الكينزيون المحدثون أوالكينزيون الجدد .

وإذا كان للإنفاق الحكومي هذه الأهمية فإن الاستهلاك الخاص أيضا من المتغيرات الاقتصادية الهامة التى تشجع على زيادة الإنتاج وبالتالي زيادة معدلات النمو الاقتصادي ، حيث يستحوذ الإنفاق الاستهلاكي الخاص على ثلثي الناتج المحلي الإجمالي فى مصر مما يؤكد أهميته على مستوى الاقتصاد الكلي و يستلزم دراسة هذا المتغير والحد منه أو توجيهه إلى الطريق الصحيح الذي يصل معه المجتمع إلى التوازن و النمو الاقتصادي الذى نسعى إليه.

وتشير بيانات وزارة التنمية الاقتصادية إلى أن الطلب المحلي (الإستهلاكي والإستثماري) قد لعب الدور الأكبر فى النمو الذي شهدته البلاد خلال الفترة الماضية . إذ ارتفع معدل نمو الاستهلاك النهائي فى السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين ، وخاصة الاستهلاك الخاص الذى ارتفع بشكل كبير ، وبالتالي ساهم الاستهلاك الخاص بنسبة كبيرة فى زيادة الناتج الإجمالي .

وحيث ينقسم الإنفاق الحكومي إلى إنفاق حكومي جاري و إنفاق حكومي رأسمالي فسوف يتم دراسة أثر كل منهما على الإنفاق الاستهلاكي الخاص و أيضا على الناتج الإجمالي والاستثمار وعلى الجوانب المختلفة للنشاط الاقتصادي .

ونظراً لما لهذه الآثار الاقتصادية من أهمية فسوف يتم دراسة العلاقة السببية بين كل من الإنفاق الحكومي الجاري والإنفاق الحكومي الرأسمالي والإنفاق الاستهلاكي الخاص للوقوف على طبيعة تلك العلاقة التى من خلالها يتضح مدى تأثير الإنفاق الحكومي بشقيه الجاري والرأسمالي على الإنفاق الاستهلاكي الخاص .

المشكلة البحثية :

اختلفت الآراء حول مدي وجود علاقة بين الإنفاق الحكومي الإجمالي(بشقيه الجارى والرأسمالى) والإنفاق الاستهلاكي الخاص ، ونظراً لأهمية الإنفاق الحكومي فى الاقتصاد المصري وكونه من أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية التى لها تأثير على كافة القطاعات الاقتصادية فى المجتمع ، تبدو أهمية دراسة مدى فعاليته وتأثيره على الإنفاق الاستهلاكي الخاص، والوقوف على طبيعة هذه العلاقة حتى تتمكن الدولة من القيام بالدور المنوط بها فى شتى نواحي الحياة الاقتصادية، لذلك تتمثل مشكلة البحث فى الإجابة على **السؤالين :-**

1- ماهى العلاقة بين الإنفاق الحكومي بشقيه (الجاري والرأسمالى) والإنفاق الاستهلاكي الخاص؟

2- هل يؤثر الإنفاق الحكومي الجاري والرأسمالي على الإنفاق الاستهلاكي الخاص ؟

هدف البحث:

يتمثل هدف البحث فى معرفة مدى تأثير الإنفاق الحكومي الإجمالي (الجاري والرأسمالى) على الإنفاق الاستهلاكي الخاص من خلال التعرف على حجم وطبيعة وتطور الإنفاق الحكومي فى مصر والمجالات التى تم توجيهه إليها للتعرف على مدى فعاليته وتاثيره. وأيضا التعرف على حجم الاستهلاك الخاص وتطوره سنة بعد أخرى ، كما يهدف االبحث إلى قياس العلاقة بين الإنفاق الحكومي الإجمالي والإنفاق الاستهلاكي الخاص للوقوف على طبيعة تلك العلاقة التي من خلالها يتضح مدى تأثير الإنفاق الحكومي على الإنفاق الإستهلاكي الخاص.

منهجية البحث :

يقوم البحث على المنهج التحليلي باستخدام الأساليب الإحصائية والقياسية ودراسة العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي (الجاري والرأسمالي) والإنفاق الاستهلاكي الخاص في الاقتصاد المصري وذلك باستخدام نماذج الانحدار ونموذج جرانجر وذلك لتحديد اتجاه العلاقة بين المتغيرات خلال الفترة من (1983-2010).

فروض البحث :

يقوم البحث على فرضية أساسية وهى أن الإنفاق الحكومي الإجمالي (الجارى والرأسمالى) الحقيقي يؤثر فى الإنفاق الاستهلاكي الخاص الحقيقي ويتأثر به، أى أن هناك علاقة تبادلية بين الإنفاق الحكومي الإجمالي والإنفاق الاستهلاكي الخاص .

حدود البحث :

يتم تحليل الفترة الزمنية من بداية عام 1983 وذلك لدقة البيانات بداية من هذا العام وحتى نهاية عام 2010 حتي تكون هذه الفترة كافية للتحليل الإحصائي لكل من الإنفاق الحكومي الجارى والإنفاق الحكومى الرأسمالى والإنفاق الاستهلاكي الخاص وذلك فى جمهورية مصر العربية .

أهمية البحث :

يعد الإنفاق الحكومي بشقيه الجارى والرأسمالى أحد أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية التي لها تأثير كبير علي جميع القطاعات الاقتصادية في المجتمع مما يجعل لهذا المتغير أهمية كبيرة لواضعي السياسات المالية والنقدية الهادفة لاستقرار النشاط الاقتصادي، وأيضا فإن الإنفاق الحكومي يؤثر علي الطلب الكلي في المجتمع، كما أن الاستهلاك يعتبر أيضا أحد مكونات الدخل القومي كما أنه أحد أهم مؤشرات الرفاهية حيث تتجه الدراسات اليوم لمعرفة محددات الاستهلاك الاقتصادية والاجتماعية .

- **خطة البحث : تشمل :**
- **مقدمة:** تتضمن ،المشكلة البحثية، هدف البحث، منهجية البحث، فروض وأهمية البحث.
- **أولاً :** الدراسات السابقة.
- **ثانيا :** تطور كل من الإنفاق الحكومي الإجمالي(الجاري- الرأسمالي) والإنفاق الاستهلاكي الخاص(1983-2010).
- **ثالثا :** تأثير إجمالى الإنفاق الحكومي على الإنفاق الاستهلاكي الخاص.
- **رابعا :** النتائج والتوصيات.

أولا :الدراسات السابقة

1- (وردة ، 2008)[1]

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير الإنفاق الحكومي الإجمالي الحقيقي على الإنفاق الاستهلاكي الخاص الحقيقي من خلال دراسة تحليلية قياسية وذلك بالمملكة العربية السعودية، وكذلك قياس العلاقة بين الإنفاق الحكومي الإجمالي الحقيقي والإنفاق الاستهلاكي الخاص، وقد توصل إلى أن الإنفاق الحكومي الإجمالي الحقيقي يؤثر في الإنفاق الإستهلاكي الخاص الحقيقي عند فترة تأخر سنتين، وذلك خلال الفترة الأولى (1974 – 1985) والفترة الإجمالية (1974 – 2005)، في حين لا يتأثر الإنفاق الحكومي الإجمالي الحقيقي بالإنفاق الاستهلاكي الخاص الحقيقي أى أن التغيرات في الإنفاق الحكومي الإجمالي الحقيقي تحدث مسبقا أو تتقدم على الإنفاق الاستهلاكي الخاص الحقيقي ولها تأثير معنوي على تفسير التغيرات في الإنفاق الاستهلاكي الخاص الحقيقي، أما الفترة الثانية (1986– 2005) فقد اتضح أن الإنفاق الحكومي الإجمالي الحقيقي لايؤثر فى الإنفاق الإستهلاكي الخاص الحقيقي ولا يتأثر به.

2- (العيسى ، 2006)[2]

هدفت هذه الدراسة إلى تقدير تأثير الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي فى المملكة العربية السعودية والكويت والإمارات ، وقد توصلت هذه الدراسة إلى:

- تباينت آراء المدارس الاقتصادية حول أهمية دور الدولة، فالمدرسة الكلاسيكية تعتقد أنه ينبغى على الحكومة أن يكون لها دور محدود فى رسم السياسة الاقتصادية، وفى المقابل تنادى النظرية الكينزية بأن يكون للحكومة دور أساس فى النشاط الاقتصادي .
- أهمية تحليل تطور وضع الموازنة العامة للدول محل الدراسة لكونها تعكس البرنامج الاقتصادي للحكومة فى تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية .
- أهم الصفات الاقتصادية المشتركة بين الدول محل الدراسة تتمثل فى الاعتماد على النفط ووجود هيكل إنتاج غير متنوع والاعتماد على الطاقة الوافدة بنسبة كبيرة .

3- (الحوشان ، 2002)(3)

تسعى هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثر الاستهلاك الخاص بالإنفاق الحكومي المحلى فى السعودية بالإضافة الى بعض المتغيرات الأخرى . وقد توصلت هذه الدراسة إلى ما يلى :

يلعب الإنفاق الحكومي المحلي دوراً كبيراً خاصة فى الأجل الطويل فى تفسير سلوك الاستهلاك الخاص ، يليه بالأهمية عرض النقود التى تلعب الدور الأكبر فى الأجل القصير يليها التضخم والدخل الحقيقي على الترتيب، وهذه النتائج لها أهمية لواضع السياسات المالية والنقدية الهادفة لاستقرار النشاط الاقتصادي. ولذلك فإن العمل على استقرار الإنفاق الحكومي المحلي قد يكون من أهم أسباب استقرار الإنفاق الاستهلاكي الخاص.

4- (Isabella Argimon, Jose M.G.P& Jose M.Roland ,, 1997)[4]

هدفت هذه الدراسة إلى قياس العلاقة بين الاستثمار الحكومي والاستثمار الخاص واستخدمت بيانات مجموعة دول منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية، وشملت الفترة 1979 -1988، وخلصت إلى وجود تأثير إيجابي للاستثمار الحكومي على الاستثمار الخاص من خلال الإنفاق الاستثماري على البنية الأساسية، وأن هناك علاقة تكاملية بين الاستثمار الحكومي والاستثمار الخاص، ولكنها أوضحت عدم تأثر الاستهلاك الخاص بالاستهلاك الحكومي.

5- (Bairon,E&Ward. B, 1995) [5]

هدفت هذه الدراسة إلى قياس العلاقة بين الاستهلاك الحكومي والاستهلاك الخاص وقد خلصت إلى وجود تأثير إيجابي للاستهلاك الحكومي على الاستهلاك الخاص، و كذلك تأثير للاستثمار الحكومي على الإنتاجية الحدية لرأس المال الخاص.

6- (Karras G. 1994)[6]

استخدمت هذه الدراسة بيانات ثلاثين دولة مختلفة من واقع بيانات تقارير صندوق النقد الدولي، منها دول صناعية متقدمة مثل كندا واستراليا والدنمارك، وخلصت إلى أن الدول التي تتمتع بارتفاع حجم الإنفاق الحكومي بها يكون حجم الادخار الخاص بها منخفضاً، في حين يرتفع

.
.

حجم الادخار الخاص في الدول التي يكون حجم الإنفاق الحكومي بها منخفضاً، كما خلصت إلى وجود علاقة تكامل بين الاستهلاك الحكومي والاستهلاك الخاص بالدول محل الدراسة.

7-(Baily, Martin J., 1971)[7]

هدفت هذه الدراسة إلى قياس العلاقة بين الإنفاق الاستهلاكي الحكومي والاستهلاك الخاص وأظهرت وجود علاقة تبادلية بينهما وتأثر كل منهما بالآخر .

ثانيا : تطور كل من الإنفاق الحكومي الإجمالي (الجاري– الرأسمالي) والإنفاق الاستهلاكي الخاص (1983-2010) .

يتضمن عرض تطور كل منالإنفاق الحكومي الجاري والإنفاق الحكومي الرأسمالي والإنفاق الحكومي الإجمالي والإنفاق الاستهلاكى الخاص فى مصر وذلك بالأسعار الجارية و الأسعار الثابتة خلال فترة الدراسة (2010 – 1983). وتوضح البيانات الواردة بالجدولين أرقام (1) ، (2) تطور الإنفاق الحكومي الجاري (x1) ، والإنفاق الحكومي الرأسمالي (x2) ، والإنفاق الحكومي الإجمالي (x) ، والإنفاق الاستهلاكي الخاص (y) بالأسعار الجارية والأسعار الثابتة خلال الفترة (2010 – 1983)(8).

كما الوصف الإحصائى للمتغيرات محل الدراسة وتشتمل على المتوسطات والانحراف المعياري للمتغيرات وذلك خلال الفترة الإجمالية (2010 – 1983).

1 :تطور الإنفاق الحكومي الجاري بالأسعار الثابتة والجارية (2010 – 1983):

يتضح من الجدول رقم (1) تطور الإنفاق الحكومي الجاري بالأسعار الجارية خلال الفترة (2010 – 1983)(9)، وقد اتضح أنه فى زيادة مستمرة من بداية الفترة وحتى نهايتها . حيث بلغ أقصاه نحو 317.6 مليار جنيهاً وذلك عام 2010، و بلغ أدناه نحو 8.8 مليار جنيهاً وذلك عام 1983، وبلغ فى المتوسط نحو 84.8 مليار جنيهاً بانحراف معيارى قدره 88.4 مليار جنيهاً خلال تلك الفترة . وفى الجدول رقم (2) يتم عرض تطور الإنفاق الحكومي الجاري بالأسعار الثابتة

خلال الفترة (2010 – 1983)(10) باعتبار عام 1996 سنة الأساس حيث (1996 = 100)، وقد تبين أنه يتذبذب بين الارتفاع والانخفاض خلال هذه الفترة. ففى عام 1983بلغ نحو 58.3 مليار جنيهاً ثم ارتفع فى العام التالى نحو 61 مليار جنيهاً ، ثم انخفض بعد ذلك وواصل الانخفاض حتى وصل عام 1989إلى 44.4 مليار جنيهاً ثم ارتفع بعد ذلك فى الفترة (1990-1994) حيث وصل عام 1994 إلى نحو 57.1 ثم انخفض بعد ذلك فى الفترة (1995–1999) حيث وصل عام 1998 إلى نحو 51.7 مليار جنيهاً ، ثم ارتفع بعد ذلك وواصل الإرتفاع حتى عام 2010 حيث وصل إلى نحو 120.6 مليار جنيهاً.

وقد بلغ الإنفاق الحكومي أقصاه عام 2009 نحو 129.9 مليار جنيهاً ، و قد بلغ أدناه عام 1989 نحو 44.4 مليار جنيهاً وقد بلغ متوسطه خلال الفترة (2010 – 1983) نحو 69.0 مليار جنيهاً بانحراف معيارى قدره 25.8 مليار جنيهاً .

2 : تطور الإنفاق الحكومي الرأسمالي بالأسعار الجارية والثابتة (2010–1983):

يتضح من الجدول رقم (1) تطور الإنفاق الحكومي الرأسمالى بالأسعار الجارية خلال الفترة (2010 – 1983)[11]، وقد اتضح أنه يتذبذب بين الارتفاع والانخفاض خلال هذه الفترة ، ويلاحظ أنه حتى فى السنوات التى يرتفع فيها يكون ارتفاعاً محدوداً مقارنة بالارتفاع الذي يحدث فى الإنفاق الجاري بالإضافة إلى ذلك فإن هذا التطور بالأسعار الجارية بمعنى أنه يحتوى على قيم غير حقيقية بسبب التضخم، ففى عام 1983 بلغ الإنفاق الحكومي الرأسمالي نحو 5.7 مليار جنيهاً، ثم ارتفع بعد ذلك فى الثلاث سنوات التالية حتى أصبح عام 1986 نحو 8.1 مليار جنيهاً انخفض بعدها فى السنة التالية إلى 6.7 مليار جنيهاً ثم واصل الارتفاع بعد ذلك حتى عام 1991 حيث كان يقدر بنحو 15.8 مليار جنيهاً، ثم عاد للانخفاض مرة أخرى فى السنوات التالية حتى أصبح عام 1995 نحو 10.6 مليار جنيهاً ، وفى عام 1996 ارتفع ارتفاعاً محدوداً إلى 11.9 مليار جنيهاً وارتفع بعدها أيضا حتى وصل عام 1999 إلى 17.5 مليار جنيهاً، ومن الملاحظ أنه

استمر فى التذبذب بين الارتفاع والانخفاض ولكن بكميات صغيرة إلا أنه ارتفع فى عام 2008 إلى نحو 34.2 مليار جنيهاً وواصل الارتفاع فى الأعوام التالية إلى نهاية الفترة حيث بلغ عام 2010 نحو 48.4 مليار جنيهاً .وقد بلغ الإنفاق الحكومي الرأسمالى أقصاه عام 2010حيث بلغت قيمته نحو 48.4 مليار جنيهاً، وقد بلغ أدناه نحو 5.7 مليار جنيهاً عام 1983، وبلغ متوسطة نحو 16.6 مليار جنيهاً بانحراف معيارى قدره 10.4 مليار جنيهاً .

وبتحليل تطور الإنفاق الحكومي الرأسمالي بالأسعار الثابتة خلال الفترة (1983– 2010) [12]جدول رقم (2) باعتبار (1996 = 100) اتضح أنه يتذبذب بين الارتفاع و الانخفاض خلال هذه الفترة، ففى عام 1983 بلغ نحو 37.7 مليار جنيها ثم انخفض بعد ذلك حتى عام 1987 حيث بلغ نحو 22.8 مليار جنيهاً ، وارتفع بعدها فى العام التالى إلى 31.8 مليار جنيهاً ثم انخفض مرة أخرى وواصل الانخفاض بعد ذلك بشكل كبير حتى وصل عام 1996 إلى نحو 11.9 مليار جنيهاً ، وارتفع بعد ذلك ولكن بشكل ضئيل حيث وصل إلى 15.8 مليار جنيهاً وذلك عام 1999 ثم تذبذب بعد ذلك بين الارتفاع والانخفاض ولكنه يرتفع و ينخفض فى حدود ضيقة حيث وصل عام 2007إلى 14.2 مليار جنيهاً ثم ارتفع بعدها فى الثلاث سنوات الأخيرة حتى وصل عام 2010 إلى 18.4 مليار جنيها ، ورغم هذا التذبذب بين الارتفاع و الانخفاض خلال تلك الفترة (2010 – 1983) إلا أنه يتضح انخفاضه بشكل عام، حيث بلغ فى بداية الفترة (1983) نحو 37.7 مليار جنيه ووصل فى نهاية الفترة إلى 18.4مليار جنيهاً. وقد بلغ أقصاه نحو 37.7 مليار جنيهاً عام 1983 وبلغ أدناه عام 1996 حيث بلغت قيمته 11.9 مليار جنيهاً. وقد بلغ متوسطه نحو 19.6 مليار جنيهاً بانحراف معياري قدره 8.3 مليار جنيهاً .

3: تطور الإنفاق الحكومي الإجمالى بالأسعار الجارية والثابتة (2010 –1983):

يتضح من الجدول رقم (2) تطور الإنفاق الحكومي الإجمالى بالأسعار الجارية وذلك خلال الفترة (2010 – 1983) [13]و قد تبين أنه فى زيادة مستمرة من بداية الفترة حتى نهايتها باستثناء عام 1987 ، حيث بلغ عام 1983 نحو 14.5 مليار جنيه ، ثم ارتفع بعد ذلك حتى وصل

عام 1986 إلى 21 مليار جنيهًا ثم انخفض فى العام التالى إلى 19.9 مليار جنيهاً ثم واصل الارتفاع حتى نهاية الفترة 2010 حيث بلغ نحو 366 مليار جنيهًا. وقد بلغ أقصاه عام 2010حيث بلغ نحو 366 مليار جنيهاً ، وقد بلغ أدناه نحو 14.5 مليار جنيهاً وذلك عام 1983م ، و بلغ متوسطة نحو 101.4 مليار جنيهًا بانحراف معيارى قدره 98.5 مليار جنيهاً .

فى الجدول رقم (2) يتم عرض الإنفاق الحكومي الإجمالي بالأسعار الثابتة باعتبار سنة 1996 هى سنة الأساس ، قد تبين أنه يتذبذب بين الارتفاع والانخفاض ففى عام 1983 بلغ نحو 96 مليار جنيهاً ثم انخفض بعد ذلك من عام 1984 حتى عام 1996 باستثناء عامي 1988، 1991 ارتفع فيهما ارتفاعاً طفيفاً حيث بلغ عام 1987 نحو 67.7 مليار جنيهاً ، وبلغ نحو 77.5 مليار جنيهاً عام 1988و فى عام 1996 بلغ نحو 63.9 مليار جنيهاً ثم ارتفع بعد ذلك مرة أخرى حتى وصل عام 2006 إلى نحو 127 مليار جنيهاً وانخفض فى السنة التالية إلى نحو 123.9 مليار جنيهاً ثم ارتفع مرة أخرى عام 2008، 2009حتى بلغ 133.1 مليار جنيهاً، 148.2 مليار جنيهاً على التوالي ثم انخفض فى نهاية الفترة (2010) إلى نحو 139 مليار جنيهاً . وقد بلغ أقصاه نحو 148.2 مليار جنيهاً وذلك عام 2009، وبلغ أدناه نحو 63.9 مليار جنيهاً عام 1996. وبلغ متوسطه نحو 88.6 مليار جنيهاً بانحراف معياري قدره 24.4 مليار جنيهاً .

4: تطور الإنفاق الاستهلاكى الخاص بالأسعار الجارية والأسعار الثابتة (2010–1983):

وبتحليل تطور الإنفاق الاستهلاكى الخاص بالأسعار الجارية خلال تلك الفترة فى جدول (1) اتضح أنه فى تزايد مستمر من بداية الفترة وحتى نهايتها ، و هذا يعتبر أمراً طبيعياً نظرا لتزايد حجم السكان وارتفاع الأسعار وزيادة التوجهات الاستهلاكية للأفراد ، وقد بلغ أقصاه نحو 899.8 مليار جنيهاً وذلك عام 2010 ، وبلغ أدناه نحو 17.2 مليار جنيهاً وذلك عام 1983 ، وبلغ متوسطه نحو 245.3 مليار جنيهاً بانحراف معيارى قدره 235.1 مليار جنيهاً .

وبتحليل تطور الإنفاق الاستهلاكى الخاص بالأسعار الثابتة خلال الفترة (2010–1983)[14]، جدول (2) باعتبار (1996 = 100) اتضح أنه فى تزايد مستمر خلال تلك الفترة باستثناء عامى

(1986 ، 2004). وقد بلغ أقصاه نحو 341.6 مليار جنيهاً وذلك فى عام 2010 وبلغ أدناه نحو 113.9 مليار جنيه وذلك عام 1983 وبلغ متوسطه نحو 197.7 مليار جنيهاً بانحراف معيارى قدره 69.9 مليار جنيهاً .

ثالثا : تأثير إجمالي الإنفاق الحكومي على الإنفاق الاستهلاكي الخاص.

يتضمن دراسة العلاقة بين الإنفاق الحكومي الإجمالي (الجاري–الرأسمالي) والإنفاق الاستهلاكى الخاص، وذلك لتحديد ما إذا كانت هذه العلاقة السببية تتجه من الإنفاق الحكومي الإجمالى إلى الإنفاق الاستهلاكى الخاص، أم من الإنفاق الاستهلاكى الخاص إلى الإنفاق الحكومي، أم أنها علاقة تبادلية يؤثر كل منهما فى الآخر .

وفى هذا النموذج القياسى يتم الاعتماد على تحليل السلاسل الزمنية (Time Series Analysis) ، واستخدام اختبار جرانجر للسببية (Granger Causality) لتحديد وقياس اتجاه العلاقة بين المتغيرات، و كذلك اختبارات التكامل المشترك (Co-integration) لتحديد وجود علاقة طويلة الأجل من عدمه، مع مراعاة اختبارات الاستقرار للسلاسل الزمنية المستخدمة للوصول الى تقديرات أكثر كفاءة، وذلك خلال الفترة (1983-2010) ولكى يكون القياس على قدر كبير من الدقة تم الاعتماد على الأسعار الثابتة لكل من الإنفاق الحكومي الجاري والإنفاق الحكومي الرأسمالي والإنفاق الاستهلاكي الخاص، حتى يتم عرض التطور الحقيقى للمتغيرات بدلا من التطور الجاري الذى يحتوى على مكونات تضخمية كبيرة متأصلة فى الأسعار الجارية، مما يعطى صورة غير حقيقية لهذه المتغيرات[15]. وقد تم الحصول على القيم الثابتة لكل من الإنفاق الحكومي الإجمالي والإنفاق الإستهلاكى الخاص بقسمة القيم الجارية لكل من المتغيرين على الرقم القياسي للأسعار فى الفترة محل الدراسة وتم اعتماد عام1996 سنة الأساس .

أ- النموذج القياسى المستخدم

يقوم البحث على دراسة العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي (الجاري - الرأسمالي) والإنفاق الاستهلاكى الخاص فى الاقتصاد المصرى ، ويهدف النموذج المستخدم لإبراز هذه العلاقة السببية التبادلية بين المتغيرات محل الدراسة فى الفترة (1983-2010) وذلك باستخدام البرنامج الإحصائي (Eveiws).ويقوم البحث على استخدام نموذج العلاقة السببية لجرانجر Granger

Causality ، وذلك لتداخل العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية، بمعنى أن الإنفاق الحكومي (الجاري– الرأسمالي) يؤثر فى الإنفاق الاستهلاكى الخاص، مثلما يؤثر الإنفاق الاستهلاكى الخاص على الإنفاق الحكومي الإجمالي، بالإضافة إلى استخدام التكامل المشترك لتوضيح العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات، وقد تم الاعتماد على بيانات سلسلة زمنية لكل من الإنفاق الحكومي الجاري والإنفاق الحكومي الرأسمالى والإنفاق الاستهلاكى الخاص بالقيم الثابتة خلال الفترة (1983-2010). ويوضح الجدول (5) البيانات المستخدمة فى التحليل القياسي لتوضيح العلاقة بين المتغيرات([16]).

1- توصيف النموذج

أ- توصيف متغيرات النموذج :

المتغير التابع :الإنفاق الاستهلاكى الخاص (Y) .

المتغيرات المستقلة :الإنفاق الحكومي الجاري (X1) .

الإنفاق الحكومي الرأسمالي (X2)

ب – الشكل الرياضى للنموذج [(17)]:

أجرى البحث علي النموذج في الشكل الخطى وفي الشكل اللوغارتمى ووجد أن النموذج فى الشكل اللوغارتمى أعطى نتائج أفضل حيث إن :

$$\mathbf{Ln\ Y = \beta1 + \beta2\ Ln\ X1 + \beta3\ Ln\ X2}$$

ويتم تحويل النموذج إلى الشكل الإحصائي وذلك بإضافة العنصر العشوائى U :

$$\mathbf{Ln\ Y = \beta1 + \beta2\ Ln\ X1 + \beta3\ Ln\ X2 + U}$$

2- اختبارات الاستقرار للسلاسل الزمنية:

الخطوة الأولى فى عملية تحليل السلاسل الزمنية هى رسم المتغيرات فى شكل بيانى لبحث استقرار السلاسل الزمنية لكل من الإنفاق الحكومي الجاري (X1)، والإنفاق الحكومي الاستثمارى (X2) ،والإنفاق الاستهلاكى الخاص (Y) لبيان ما إذا كانت بيانات السلسلة الزمنية تأخذ اتجاهاً عاماً من عدمه ويتضح هذا **فيما يأتى** :

3- اختبار جذر الوحدة [18]:

يعتبر اختبار جذر الوحدة من أهم المعايير التى تستخدم فى اختبار صفة الاستقرار أو السكون فى السلسلة، ويهدف هذا الاختبار إلى فحص خواص السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة والتأكد من مدى استقرارها وتحديد ما إذا كانت المتغيرات ساكنة من خلال المستوى أو بعد أخذ الفرق الأول، حيث يكون المتغير ساكنا أومستقرا إذا كانت درجة التكامل له صفر، ويتم تحديد رتبة تكامل كل متغير على حده، وكذلك رتبة الفروقات التى يحتاجها هذا المتغير. ويتم اختبار فرض العدم القائل بوجود جذر وحدة فى السلسلة الزمنية بمعنى أنها غير ساكنة أو غير مستقرة فى مقابل الفرض البديل القائل بأن السلسلة الزمنية مستقرة، ويوجد العديد من الاختبارات التى تستخدم فى اختبار جذر الوحدة، يتم اختيار أحدهما وهو اختبار ديكىفوللر الموسع (Augmented Dickey-Fuller) ، وذلك باستخدام برنامج Eveiws .

وقد تم إجراء الاختبار على المتغيرات الثلاثة ويتضح هذا من جدول (6) :

فرض العدم : وجود جذر الوحدة (عدم استقرار السلسلة الزمنية) .

الفرض البديل : عدم وجود جذر الوحدة (استقرار السلسلة الزمنية) .

ومن خلال نتائج الجدول السابق يتبين أن المتغير (X1) به مشكلة جذر الوحدة ، أى أن السلسلة الزمنية غير مستقرة حيث إن مستوى المعنوية تساوى (0.9893) وهى أكبر من مستوى الخطأ (5%) ، وبالتالى يتم قبول فرض العدم القائل بوجود جذر وحدة ورفض الفرض البديل ، ولعلاج هذه المشكلة تم أخذ الفرق الأول للسلسلة مع الاتجاه الخطى والقاطع فاستقرت البيانات وأصبحت السلسلة ساكنة حيث أن المعنوية تساوى (0.0314) وهى أقل من مستوى الخطأ ، ولذلك يتم قبول الفرض البديل القائل بعدم وجود جذر وحدة للسلسلة الزمنية (X1) بعد أخذ الفرق الأول . وأيضا بإجراء اختبار جذر الوحدة للسلسلة الزمنية الثانية (X2) تبين أن السلسة بها مشكلة جذر الوحدة حيث ان المعنوية تساوى (0.2768) وهى أكبر من مستوى الخطأ ، ومن ثم فقد تم أخذ الفرق الأول والاتجاه الخطي مع القاطع وتبين أن السلسلة أصبحت ساكنة ، حيث إن المعنوية تساوى(0002,) وبالتالي نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل حيث لا يوجد جزر وحدة للسلسلة الزمنية (الإنفاق الحكومي الرأسمالي) بعد أخذ الفرق الأول . أيضا بدراسة السلسلة

الزمنية (Y) تبين أن السلسلة بها مشكلة جذر الوحدة ، حيث إن المعنوية تساوى (1.000) وهى أكبر من مستوى الخطأ (5%) ومن ثم تم أخذ الفرق الأول مع وجود الاتجاه الزمني والقاطع وتبينأن السلسلة أصبحت ساكنة حيث المعنوية تساوى (0.000)،ولذلك نقبل الفرض البديل .

4- العلاقة الارتباطية بين المتغيرات :

يوضح الجدول (7) قوة الارتباط بين الإنفاق الحكومي الإجمالي والإنفاق الإستهلاكي الخاص ، وهل هذا الارتباط معنوي وذات دلالة إحصائية أم لا .

يتضح من الجدول أن هناك ارتباطاً طردياً قوياً بين الإنفاق الحكومي الجاري (x1) والإنفاق الاستهلاكي الخاص (y) حيث بلغت قيمة الارتباط (.89) بمعنوية تساوى (0.000) مما يعنى أن هذا الارتباط ذات دلالة إحصائية، كما يوجد ارتباط أيضا بين الإنفاق الحكومي الرأسمالى والإنفاق الإستهلاكى الخاص و بلغت قيمة الارتباط (0.59) بمستوى معنوية (0.0009) . ويعتبر هذا الارتباط ذا علاقة عكسية وذلك نظراً للإشارة السالبة .

5- التكامل المشترك [19]:

يوضح هذا الاختبار مدى إمكانية وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المستخدمة، ويستخدم هذا الاختبار فى الحالات التي تؤثر فيها علاقات المدى الطويل فى القيمة الحالية للمتغير وفى تحليل السلاسل الزمنية .

وإذا كانت السلسلتان غير ساكنتين وتم استخدامهما فى تقدير معادلة انحدار فإن الانحدار الذي حصل عليه يكون انحداراً زائفاً أى لا معنى له غير أن ذلك قد لا يتحقق إذا كانت السلسلتان محل الدراسة تتصفان بخاصية التكامل المشترك .

ويعرف التكامل المشترك بأنه تصاحب بين سلسلتين زمنيتين أو أكثر بحيث تؤدى التقلبات فى احداهما لإلغاء التقلبات فى السلسة الاخرى، وهذا يعنى أنه يمكن أن يكون لدينا سلسلتان زمنيتان غير ساكنتين إذا ما أخذت كلا منهما على حده ولكن إذا تم أخذهما كمجموعة أى تم ايجاد علاقة خطية من هاتين السلسلتين فإنها تكون ساكنة أو مستقرة. هذه العلاقة طويلة الأجل بين

مجموعة المتغيرات تعتبر مفيدة فى التنبؤ بقيم المتغير التابع بدلالة المتغير المستقل أو المتغيرات المستقلة، ويتطلب القول بأن هناك تكاملاً مشتركاً أن تكون كل منهما متكاملة من نفس الرتبة ، وفى هذا الاختبار يتم مقارنة القيمة الحرجة بقيمة إحصائية هى قيمة الأثر Trace statistics ، أو القيمة العظمى Max statistics، وفى حالة تجاوز القيمة الإحصائية للأثر أو القيمة العظمى للقيمة الحرجة عند مستوى معنوية 1% أو 5% يرفض فرض العدم القائل بعدم التكامل، ويقبل الفرض البديل القائل بوجود تكامل مشترك بين المتغيرات.

وميزة هذا الأسلوب هو أنه لو كانت هناك سلاسل زمنية غير ساكنة وتم تجميعها معاً بصورة خطية وبنفس الترتيب (الفرق الأول أو الثاني وهكذا) فإنهم يعطون سلسلة زمنية جديدة متكاملة يمكن استخدامها في تحليل الانحدار دون الخوف من النتائج الزائفة، وهناك ثلاث خطوات تتم على السلاسل الزمنية محل الدراسة عند تطبيق التكامل المشترك وهي:

- الخطوة الأولى: فحص مدى سكون السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية محل الدراسة، وتحديد درجة تكاملها.
- الخطوة الثانية: إجراء اختبارات التكامل المشترك بين المتغيرات ، لتحديد مدى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات محل الدراسة.
- الخطوة الثالثة: قياس وتحديد اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرات محل الدراسة، عن طريق صياغة نموذج العلاقة السببية بين المتغيرات ،على هيئة نموذج تصحيح الخطأ.

ويوجد عدة اختبارات للتكامل المشترك ومنها[20] :

أ- اختبار أنجل وجرانجر ذات المرحلتين Engl& Granger test.

ينطوي هذا الاختبار على فحص تكامل البواقي المحسوبة من تقدير المعادلة الأصلية وذلك حسب الخطوات الآتية :

1- تقدير المعادلة الأصلية

2- تحصل على البواقي

3- تقوم باختبار مدى سكون سلسلة البواقي () بتقدير الصيغة التالية:

$$= \lambda \, e_{t-1} \, \Delta \, e_{\square}$$

4 - تقوم بمقارنة (T) المحسوبة بـ (T) الجدولية ثم اتخاذ القرار، فإذا كانت T المسحوبة أكبر من T الجدولية نرفض الفرض العدمي ونقبل الفرض البديل القائل بأن السلسلة ساكنة وهذا يعني عدم وجود جذر الوحدة لسلسلة البواقي أي أن هناك تكاملاً مشتركاً بين السلسلتين.

ب - اختبار جوهانسن وجيسليس Johansen &Juselis: يفضل إجراء التكامل المشترك باستخدام اختبار جوهانسن (Johansen) عند تقدير علاقة بين أكثر من متغيرين وعندما تكون السلاسل الأصلية غير ساكنة ولها نفس الدرجة، حيث يحقق هذا الاختبار ميزة إضافية حتى في حالة متغيرين فقط وهي تحليل أثر التفاعل المتبادل بين المتغيرات.

وقد أثبت **Gonzalo**[21] من خلال دراسة مقارنة قام بها لاختبارات التكامل المشترك، أن أسلوب يوهانسن يعد الأفضل حتى في حالة عدم تحقق بعض الافتراضات التقليدية للانحدار، وفي مقارنة بين أسلوبي أنجل وجرانجر من ناحية ويوهانسن من ناحية أخرى أوضح أن النتائج تدعم أفضلية أسلوب يوهانسن حتى في حالة المتغيرين.وسوف يتم الاعتماد على اختبار Johansen Co-integration Test، يعتمد اختبار جوهنسن للتكامل المشترك على **خطوتين:**

1- اختبار الأثر (Eigenvalue Trace)

2- اختبار القيمة العظمى(Maximum Eigenvalue)

وقد كانت نتيجة اختبار الأثر واختبار القيمة العظمى طبقا لبرنامج E-views كما يلى:

وقد اتضح من النتائج السابقة أنه لا يوجد تكامل مشترك بين المتغيرات موضوع الدراسة بطبيعتها الحالية من الرتبة صفر ولا من الرتبة الأولى ولا من الرتبة الثانية حيث كانت مستوى المعنوية تساوى (0.4134) ، (0.4027) ، (0.8989) وهذا أكبر من مستوى الخطأ 5%. حيث يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل القائل بوجود عدم تكامل مشترك بين المتغيرات للبيانات من الرتبة صفر ومن الرتبة الأولى ومن الرتبة الثانية ولذلك لا يمكن عمل نموذج تصحيح الخطأ.

6 - معادلة نموذج الانحدار المتعدد:

فرض العدم: $C(2) = Zero$ الفرض البديل: $C(2) \neq Zero$

فرض العدم: $C(3) = Zero$ الفرض البديل: $C(3) \neq Zero$

حيث: $C_{(2)}$ معامل الإنفاق الحكومي الجاري .$C_{(3)}$ معامل الإنفاق الحكومي الرأسمالي .

يتضح من الجدول رقم(10) أن الإنفاق الحكومي الجاري يؤثر بشكل طردى على الإنفاق الاستهلاكى الخاص، حيث بلغت المعنوية (0.000) وهى أقل من مستوى الخطأ 5%، كذلك فإن الإنفاق الحكومي الرأسمالي يؤثر على الإنفاق الاستهلاكى الخاص ولكن فى الاتجاه العكسي حيث بلغت قيمة t(-3.02) وقيمة المعامل تساوي (-45.29) بمستوى معنوية 0.0058 وهى أقل أيضا من مستوى الخطأ 5% .

Y = C(1) + C(2)*LOX1 + C(3)*LOX2

Y =– 378.96+ 169.59 LOX1 – 45.29 LOX2

وبالنظر الى القدرة التفسيرية لهذه المتغيرات R^2 على شرح وتفسير التغيرات التى يمكن أن تحدث للإنفاق الإستهلاكى الخاص ، فقد وجد أنها تساوى (0.93) وهذه نسبة تفسير قوية ، أى أن المتغيرات المستقلة استطاعت تفسير 93% من التغيرات التى تحدث للمتغير التابع وهو الإنفاق الاستهلاكى الخاص ، والباقى وهو 7% يرجع إلى أخطاء عشوائية .كما تم عمل اختبار ذاتى تسلسلي بين البواقي (Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test) ووجد أن قيمة دربن واطسون تساوى (1.55) وهى قيمة جيدة ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال قيمة (ف) التي بلغت (1.9388) وهى غير معنوية حيث بلغت قيمة المعنوية (1677.) ومن ثم نقبل فرض العدم القائل بأنه لا يوجد ارتباط ذاتي تسلسلي بين البواقي وبعضها البعض.

7 - اختبار السببية بين المتغيرات

تعد اختبارات سببية جرانجر مهمة فى تحديد اتجاه السببية بين المتغيرات[22]، فقد توضح اختبارات التكامل المشترك وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات لكنها لا توضح اتجاه السببية لتلك العلاقة. ولذلك سيتم عمل اختبار السببية لجرانجر للتأكد من مدى وجود علاقة سببية بين كلٍ من إجمالى الإنفاق الحكومي والإنفاق الاستهلاكى الخاص .ويوضح الجدول (11) النتائج التى تم تقديرها خلال فترة الدراسة :وبتحليل النتائج الواردة بالجدول (11) يتضح أن الإنفاق الحكومي الجاري يؤثر فى الإنفاق الاستهلاكى الخاص عند فترة تأخر سنتين حيث بلغت القيمة الاحتمالية (0.0238) وهى أقل من 5% ولذلك يتم رفض الفرض العدم وقبول الفرض البديل القائل بأن الإنفاق الحكومي الجاري يسبب الإنفاق الاستهلاكى الخاص . كما أن الإنفاق الاستهلاكي الخاص

يسبب الإنفاق الحكومي الجاري حيث بلغت القيمة الاحتمالية(0.0373) وهى أقل من 5% ، أى أنه يمكن القول بأن الإنفاق الحكومي الجاري يتأثر و يؤثر فى الإنفاق الاستهلاكي الخاص. أما عن علاقة الإنفاق الحكومي الرأسمالى بالإنفاق الاستهلاكى الخاص فقد تبين أن الإنفاق الحكومي الرأسمالى يؤثر فى الإنفاق الإستهلاكى الخاص حيث بلغت القيمة الاحتمالية (0.0333) وهى أقل من 5%، و لذلك تم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل القائل بأن الإنفاق الرأسمالى يسبب الاستهلاك الخاص، فى حين لا يؤثر الإنفاق الاستهلاكى الخاص على الإنفاق الحكومي الرأسمالى حيث بلغت القيمة الاحتمالية (0.6133) وهى أكبر من 5% ولذلك تم قبول فرض العدم القائل بأن الاستهلاك الخاص لا يسبب الإنفاق الرأسمالى، وبذلك نجد العلاقة أحادية الاتجاه حيث تتجه من الإنفاق الرأسمالى إلى الإنفاق الاستهلاكى الخاص ، أى أن التغيرات التى تحدث فى الإنفاق الرأسمالي الحكومي تحدث مسبقا أو تتقدم على الإنفاق الاستهلاكى الخاص، ولها تاثير معنوى على التغيرات التى تحدث فيه .

وفيما يتعلق بعلاقة الإنفاق الحكومي الجاري بالإنفاق الحكومي الرأسمالي فقد تبين أن الإنفاق الجاري لا يؤثر ولا يتأثر بالإنفاق الاستثمارى الحكومي حيث بلغت القيمة الاحتمالية (0.2788) ، (0.3320) على الترتيب وهى أكبر من 5% ولذلك تم قبول الفرض العدم ورفض الفرض البديل ، أى ليس هناك تأثير جوهرى من الإنفاق الحكومي الرأسمالي على الإنفاق الحكومي الجاري والعكس .

أ: تحليل وتقييم نتائج النموذج المستخدم :

تم تقييم النموذج طبقا للمعايير الآتية :

1 – المعايير الاقتصادية :

يتم تقييم نتائج النموذج وفقا للمعايير الاقتصادية ، فنجد أنه على الرغم من أن النظرية الاقتصادية لم تقرر علاقة بين الإنفاق الحكومي والاستهلاك الخاص إلا أن معظم الدراسات السابقة أوضحت أن هناك علاقة طردية بين الإنفاق الحكومي الجاري والإنفاق الاستهلاكي الخاص وقد تبين أن نتائج النموذج جاءت موافقة لما تقرره الأبحاث السابقة حيث كانت العلاقة بينهما علاقة طردية بمعنى أن زيادة الإنفاق الحكومي الجاري تؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي الخاص .أما فيما يتعلق بعلاقة الإنفاق الحكومي الاستثماري بالإنفاق الاستهلاكي الخاص فنجد أن العلاقة جاءت أيضا كما هو متوقع من الأبحاث السابقة حيث كانت العلاقة بينهما عكسية وذلك

نظراً للإشارة السالبة لمعامل الإنفاق الحكومي الاستثماري (-45.29) بمستوى معنوية (0.0058). ومن هنا يتبين أنه كلما ارتفع الإنفاق الحكومي الجاري ارتفع الإنفاق الاستهلاكي الخاص، وكلما ارتفع الإنفاق الحكومي الرأسمالي انخفض الإنفاق الاستهلاكي الخاص.

2 – المعايير الإحصائية :

استطاع هذا النموذج تفسير العلاقة بين الإنفاق الحكومي(الجاري و والرأسمالي) والإنفاق الاستهلاكي الخاص فهناك درجة ثقة كبيرة في تقديرات النموذج حيث كانت نسبة معامل التحديد مرتفعة بالإضافة إلى اختبارات t واختبارات f التي أجريت على المتغيرات ووجد أن جميع المتغيرات معنوية .

3 – المعايير القياسية :

يتم تقييم النتائج وفقا للمعايير القياسية وهي عبارة عن توافر بعض الشروط في الطريقة المتبعة في القياس ، ومن أهم هذه الاختبارات اختبار الارتباط الذاتي التسلسلي واختبار العشوائية وكذلك اختبار دربن واطسون ، وتشير النتائج إلى أن قيمة دربن واطسون تساوي (1.57) وهذه القيمة تبين وجود مشكلة ارتباط ذاتى تسلسلى بين البواقى من عدمه وهي نسبة جيدة حيث إن قيمة f تساوي 118.12 بمستوى معنوية 0.0000 وهذا يعني أن الاختبار معنوي وأن معادلة الانحدار ذات دلالة إحصائية وقادرة على تفسير العلاقة بين المتغيرات .

أما اختبار العشوائية فقد بين أن البيانات عشوائية وغير متحيزة حيث كانت المعنوية 0.16 وهى أكبر من مستوى الخطأ 5%. كما بين اختبار Ramsey Test مدى كفاية هذه البيانات وأن النموذج يمكن أن يكتفى بهذه المتغيرات حيث كانت المعنوية أكبر من 5%. وبمقارنة القيم الفعلية بالقيم المقدرة وجد أنها تقترب من بعضها البعض وهذا يعنى أن البواقى أقل ما يمكن وهو ما يدعم أيضا من قوة النموذج[23].

ب : اختبار القدرة التنبؤية للنموذج المستخدم :

ويشير الشكل (2) إلى مدى قدرة النموذج على التنبؤ بالقيم المستقبلية حيث إن قيم المتوسط الخطأ المطلق صغيرة جداً، وكذلك الجذر التربيعى لمتوسط الخطأ. كما نجد أن معامل

ثيل (Theil) أقل من (10.) حيث بلغت قيمته (050.) ومن ثم يمكننا الاعتماد على النموذج فى التنبؤ بالقيم المستقبلية للإنفاق الاستهلاكي الخاص.

رابعاً: النتائج والتوصيات

أ- **نتائج البحث :** توصل البحث إلى النتائج الآتية :

- بين اختبار سببية جرانجر أن العلاقة بين الإنفاق الحكومي الجاري والإنفاق الاستهلاكي الخاص كانت ثنائية الاتجاه بمعنى أن الإنفاق الحكومي الجاري يؤثر إيجابياً فى الإنفاقالإستهلاكى الخاص ويتأثر به وذلك عند فترة تأخر سنتين وذلك فى الفترة (1983 – 2010) .
- بين اختبار سببية جرانجر أن العلاقة بين الإنفاق الحكومي الرأسمالي والإنفاق الاستهلاكى الخاص كانت أحادية الاتجاه، وهى تتجه من الإنفاق الرأسمالي إلى الاستهلاك الخاص بمعنى أن الإنفاق الرأسمالى يؤثر سلباً على الإنفاق الاستهلاكى الخاص ولا يتأثر به.
- تبين عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات محل الدراسة من الرتبة صفر ومن الرتبة الأولى والرتبة الثانية وهذا ما يؤكد على عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين كل من الإنفاق الحكومي الجاري والرأسمالي و الإنفاق الاستهلاكي الخاص.
- يمثل الاستهلاك الخاص نسبة كبيرة من الدخل القومي ولذلك فإن السياسات الهادفة إلى استقرار هذا المتغير تعتبر ذات أهمية كبيرة.
- يعتبر الاستهلاك الخاص من العوامل المهمة المحفزة للاستثمار وزيادة الإنتاج ولكن لكي يتحقق هذا لابد أن يعتمد هذا الاستهلاك على السلع المحلية بدرجة كبيرة وليس على السلع المستوردة .
- نظرا للتأثير الإيجابى للإنفاق الحكومي الجاري على الإنفاق الإستهلاكى الخاص، فإن الدولة إذا ما أرادت تخفيض أو زيادة الاستهلاك الخاص فإنها تلجأ إلى زيادة أو خفض الإنفاق الجاري .
- على الرغم من تزايد القيمة السنوية للأجور بالموازنة العامة للدولة إلا أن متوسط الأجر الحقيقي لموظفي الحكومة ينخفض باستمرار وذلك من بداية فترة الدراسة وحتى نهايتها ،

ومن المؤكد أن ينعكس ذلك على مستوى استهلاكهم واستهلاك أسرهم، إلا أن ذلك لا يعني انخفاض الإنفاق الاستهلاكي ككل لوجود بعض الفئات الأخرى التي يرتفع مستوى الدخل الحقيقي لديها وبالتالي مستوى الاستهلاك، ومن ثم يحدث تفاوت بين فئات المجتمع مما ينعكس بالسلب على إنتاجية الموظف العام وعلى مستوى الفساد في المجتمع المصري.

- من السهل زيادة المستهلك لمعدلات استهلاكه عند زيادة دخله، ولكن من الصعب الرجوع إلى مستويات الاستهلاك السابقة عند انخفاض دخله .

ب-توصيات البحث : فى ضوء النتائج السابقة يوصي البحث **بما يلي :**

- على الدولة أن تعمل على تحقيق العدالة فى توزيع الدخل، بإعتبارها أهم العوامل المحددة للاستهلاك وذلك حتى لا يحدث تفاوت كبير بين الطبقات ويحدث خلل فى الاستهلاك.
- العمل على زيادة الوعى لدى المستهلكين للاتجاه إلى استهلاك السلع المحلية دون الأجنبية مع الإرتقاء بجودة السلع المحلية. لأن ذلك من شأنه زيادة الاستثمار وتنشيط العملية الانتاجية، وبالتالى دوران عجلة الاقتصاد.
- يمكن للحكومة استخدام سياسة الإنفاق الحكومي الجاري كأداة فعالة للتأثير على الإنفاق الاستهلاكى الخاص، حيث يمكن زيادة الإنفاق الاستهلاكى الخاص عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي الجاري، والعكس صحيح.
- ينبغى على الحكومة ترشيد الإنفاق الحكومي ومحاولة التخفيف من عبء الدين العام (حيث تمثل فوائد الدين نسبة كبيرة من الإنفاق الحكومي قد تصل إلى 30% من النفقات الجارية و 25% من إجمالى النفقات الحكومية) حتى يعود ذلك بالنفع على البنود الأخرى للإنفاق الحكومي التى تعمل على رفع معدل الإنتاج القومي.
- على الحكومة أن تحافظ على مستويات الدخل الحقيقي لأفراد المجتمع عند مستويات مقبولة، وذلك لمنع توسيع الفجوة بين طبقات المجتمع حتى لا يحدث تآكل للطبقة الوسطى فى المجتمع والتى هى عماد المجتمع فى الإنتاج وفى قطاع الخدمات وهى الحاضنة الحقيقية لقيم التقدم والتنوير والحضارة فى المجتمع.

الملاحـــــــــــق

جدول (1) تطور الإنفاق الحكومي الإجمالي (جاري ، رأسمالي) والإنفاق الاستهلاكي الخاص(1983 – 2010) بالأسعار الجارية (مليار جنيهاً)

السنة	النفقاتالجارية (x1)	النفقاتالرأسمالية (x2)	اجمالىالإنفاقالحكومي (X)	الإنفاقالإستهلاكىالخاص (Y)
1983	8.8	5.7	14.5	17.2
1984	10.8	6.0	16.8	20.7
1985	11.9	6.6	18.5	24.1
1986	13.0	8.1	21.0	28.3
1987	13.2	6.7	19.9	35.9
1988	15.8	11.0	26.8	43.6
1989	18.6	11.6	30.2	54.1
1990	22.4	13.9	36.4	68.9
1991	29.7	15.8	45.5	82.2
1992	36.2	11.4	47.6	101.0
1993	41.3	10.9	52.2	115.0
1994	46.1	10.2	56.3	130.5
1995	47.6	10.6	58.3	151.9
1996	52.0	11.9	63.9	176.5
1997	53.4	13.4	66.8	205.2
1998	55.7	15.1	70.8	220.4
1999	61.2	17.5	78.7	230.8
2000	69.8	16.7	86.5	258.0
2001	80.8	15.1	95.9	270.0
2002	85.5	15.3	100.7	*279.5*
2003	95.2	16.6	111.8	304.9
2004	109.2	18.3	127.5	347.8
2005	138.3	23.3	161.6	385.3
2006	186.6	21.2	207.8	436.1
2007	196.5	25.5	222.0	539.2
2008	248.1	34.2	282.3	647.6
2009	308.1	43.4	351.5	793.1
2010	317.6	48.4	366.0	899.8

المصدر : - البنك المركزىالمصرى ، التقرير السنوى ، أعداد مختلفة .

-World bank, ARE, country Economic Memorandum .

جدول (2) تطور الإنفاق الحكومي الإجمالي (الجاري - الرأسمالي) والإنفاق الاستهلاكي الخاص بالأسعار الثابتة *(2010 – 1983)*(100=1996) مليار جنيهاً

السنة	الرقمالقياسي[1]	النفقاتالجارية (X1)	النفقاتالرأسمالية (X2)	اجماليالإنفاقالحكومي (X)	الإنفاقالاستهلاكيالخاص (Y)
1983	15.1	58.3	37.7	96.0	113.9
1984	17.7	61.0	33.9	94.9	116.9
1985	20.0	59.5	33.0	92.5	120.5
1986	24.6	52.8	32.9	85.4	115.0
1987	29.4	44.9	22.8	67.7	122.1
1988	34.6	45.7	31.8	77.5	126.0
1989	41.9	44.4	27.7	72.1	129.1
1990	49.0	45.7	28.4	74.3	140.6
1991	58.6	50.7	27.0	77.6	140.3
1992	66.6	54.4	17.1	71.5	151.7
1993	74.7	55.3	14.6	69.9	153.9
1994	80.7	57.1	12.6	69.8	161.7
1995	87.5	54.4	12.1	66.6	173.6
1996	100.0	52.0	11.9	63.9	176.5
1997	104.0	51.3	12.9	64.2	197.3
1998	107.8	51.7	14.0	65.7	204.5
1999	110.5	55.4	15.8	71.2	208.9
2000	113.5	61.5	14.7	76.2	227.3
2001	116.0	69.7	13.0	82.7	232.8
2002	119.3	71.7	12.8	84.4	234.3
2003	124.3	76.6	13.4	89.9	245.3
2004	144.9	75.4	12.6	88.0	240.0
2005	151.9	91.0	15.3	106.4	253.7
2006	163.7	114.0	13.0	126.9	266.4
2007	179.2	109.7	14.2	123.9	300.9
2008	212.0	117.0	16.1	133.2	305.5
2009	237.1	129.9	18.3	148.2	334.5
2010	263.4	120.6	18.4	139.0	341.6

المصدر : حسبت من بيانات الجدول السابق

[1] **الرقم القياسى : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، التقرير السنوى ، أعداد متفرقة .**

جدول (3)المتوسطات والانحراف المعياري للإنفاق الحكومي الإجمالي (جاري- رأسمالي) والإنفاق الاستهلاكي الخاص بالقيم الجارية

فى الفترة *(2010 – 1983)*

المتغيرات	المتوسط	الانحرافالمعيارى
X1	84.4	88.4
X2	16.6	10.4
G	101.4	98.5
Y	245.3	235.1

المصدر : حسبت من بيانات جدول رقم (1)

جدول (4)المتوسطات والانحراف المعياري للإنفاق الحكومي الإجمالي (جاري-رأسمالي) والإنفاق الاستهلاكي الخاص بالأسعار الثابتة

(100 =1996)

المتغيرات	المتوسط	الانحرافالمعيارى
X1	68.9	25.8
X	19.6	8.3
G	88.6	24.4
Y	197.7	69.9

المصدر : حسبت من بيانات جدول (1)

جدول (6) نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة

السلسلة	اختبار*LL	المعنوية	التحويلةالمناسبةللاستقراروالسكون	اختبارLL	المعنوية
X1	2.98-	0.9893	الفرقالأولواتجاهخطيمعقاطع	3.59-	0.0314
X2	2.98-	0.2768	الفرقالأولواتجاهخطيمعقاطع	3.59-	0.0002
Y	2.98-	1,0000	الفرقالأولواتجاهخطيمعقاطع	3.59-	0,0000

جدول (7) مقدار الارتباط بين X1 ، X2 ، Y ومعنوية الارتباط

	Y	X2	X1
Correlation		−0.5916	0.8925
Propbability		0.0009	0.0000

جدول (5) قيم الإنفاق الحكومي الجاري والإنفاق الحكومي الرأسمالي والإنفاق الاستهلاكي الخاص بالأسعار الثابتة بالمليارجنيه (1996=100)

السنوات	الإنفاقالحكوميالجارى	الإنفاقالحكوميالرأسمالى	الإنفاقالاستهلاكىالخاص
1983	58.3	37.7	113.9
1984	61.0	33.9	116.9
1985	59.5	33.0	120.5
1986	52.8	32.9	115.0
1987	44.9	22.8	122.1
1988	45.7	31.8	126.0
1989	44.4	27.7	129.1
1990	45.7	28.4	140.6
1991	50.7	27.0	140.3
1992	54.4	17.1	151.7
1993	55.3	14.6	153.9
1994	57.1	12.6	161.7
1995	54.4	12.1	173.6
1996	52.0	11.9	176.5
1997	51.3	12.9	197.3
1998	51.7	14.0	204.5
1999	55.4	15.8	208.9
2000	61.5	14.7	227.3
2001	69.7	13.0	232.8
2002	71.7	12.8	234.3
2003	76.6	13.4	245.3
2004	75.4	12.6	240.0
2005	91.0	15.3	253.7
2006	114.0	13.0	266.4
2007	109.7	14.2	300.9
2008	117.0	16.1	305.5
2009	129.9	18.3	334.5
2010	120.6	18.4	341.6

المصدر : 1- وزارة المالية . 2- بيانات البنك الدولي .

جدول رقم (8) نتائج اختبار الأثر Eigenvalue Trace للفترة من *(2010 – 1983)*

الفرض العدمى	Eigenvalue	Trace statistic	القيمة الحرجة عند 5%	القيمة الاحتمالية
None *	0.403429	21.21477	29.79707	0.3444
At most 1 *	0.258275	7.784285	15.49471	0.4888
At most 2 *	0.000619	0.016090	3.841466	0.8989

جدول (9) تائج اختبار القيمة العظمى (Maximum value test) للتكامل المشترك *(2010 – 1983)*

الفرض العدمى	Eigenvalue	Statistic Maximum value	القيمة الحرجة عند 5%	القيمة الاحتمالية
None *	0.403429	13.43049	21.13162	0.4134
At most 1 *	0.258275	7.768194	14.26460	0.4027
At most 2 *	0.000619	0.016090	3.841466	0.8989

جدول (10) قيم معلمات النموذج المستخرجة

المتغيرات	معاملبيتا	الخطأالمعيارى	ت	المعنوية
LOX1	169.5864	18.72213	9.058071	0.0000
LOX2	−45.29068	14.96141	−3.027166	0.0058
C	−378.9587	98.81237	−3.835134	0.0008

جدول رقم (11) نتائج تقدير السببية بين كلٍ من الإنفاق الحكومي الجاري والرأسمالى والإنفاق الاستهلاكي

الخاص باستخدام اختبار جرانجر للفترة *(2010 – 1983)*

الفرضالعدمى	عددالمشاهدات	قيمةF−statistic	القيمةالاحتمالية
LOX1 does not Granger Cause Y	26	4.49243	0.0238
Y does not Granger Cause LOX1		0.46027	0.0373
LOX2 does not Granger Cause Y	26	0.17177	0.0333
Y does not Granger Cause LOX2		0.50051	0.6133
LOX2 does not Granger Cause LOX1	26	1.35799	0.2788
LOX1 does not Granger Cause LOX2		4.07487	0. 3320

شكل (1) القيم الفعلية والقيم المقدرة للبواقى

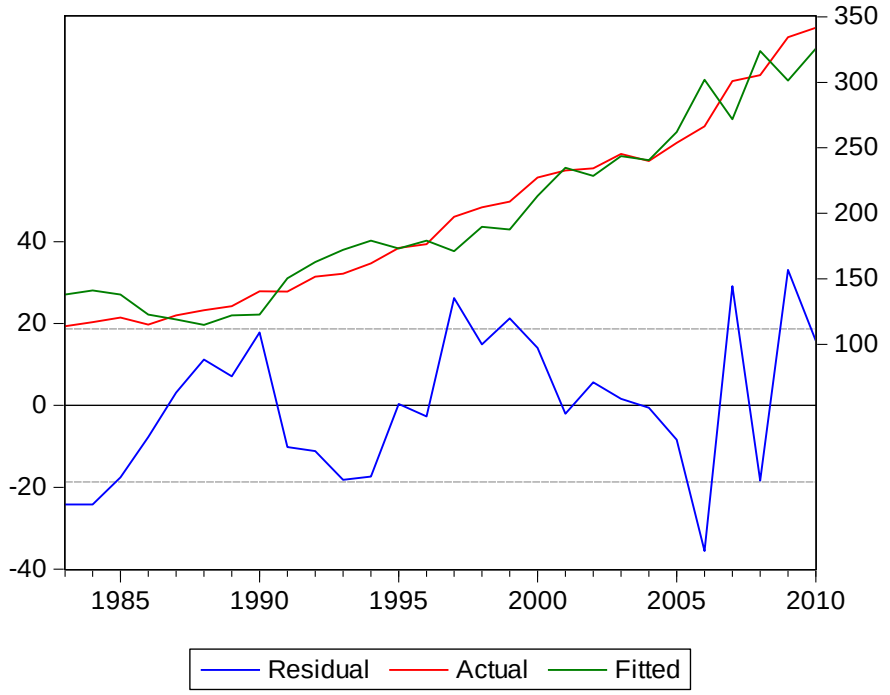

شكل (2) اختبار القدرة التنبؤية للنموذج

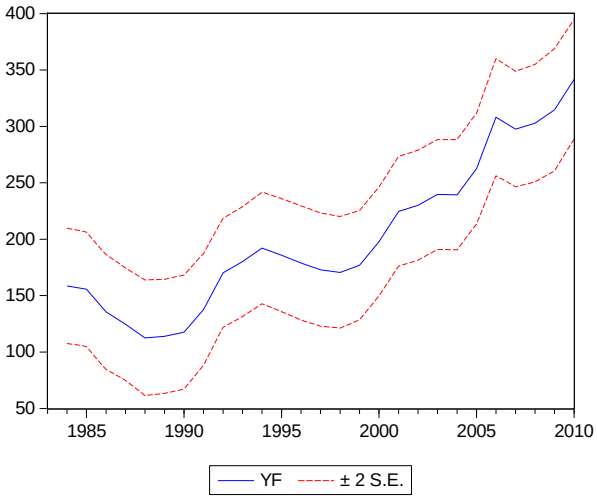

Forecast: YF
Actual: Y
Forecast sample: 1983 2010
Included observations: 27

Root Mean Squared Error	21.46156
Mean Absolute Error	16.99090
Mean Abs. Percent Error	10.15011
Theil Inequality Coefficient	0.050616
Bias Proportion	0.001398
Variance Proportion	0.010490
Covariance Proportion	0.988113

المراجـــــــع

[1]على شريف عبدالوهاب وردة، دراسة العلاقة التبادلية بين الإنفاق الحكومي والإنفاق الاستهلاكي الخاص في المملكة العربية السعودية باستخدام منهجية السببية لجرانجر خلال الفترة (1974- 2005) ، **مجلة مصر المعاصرة**، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، عدد 492 ، 2008 .

[2] سلوى عبد الرحمن العيسى ، أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي فى المملكة العربية السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة ، ، **رسالة ماجستير** ، كلية العلوم الإدارية ، ، جامعة الملك سعود ، 2006م.

[3] حمد بن محمد الحوشان ، الإنفاق الحكومي وأثره على الإنفاق الاستهلاكي الخاص ، طريقة متجه الانحدار الذاتى ، **السلسلة العلمية لجمعية الاقتصاد السعودية**، المجلد الرابع، عدد 7 ، 2002م .

[4] Isabella Argimon, Jose M.G.P& Jose M.Roland, Evidence of Public-Spending Crowding- out from a panel of OECD countries, **Applied Economics** , VOL.29, N.8 Aug 1997. pp1001 .

[5]ErkinBairam and Bert Ward., The externality Effect of Government Expenditure on Investment In OECD Countries, **Applied Economics** , VOL 25, 1995. pp.711-716.

[6]Karras G, government Spending and Private Consumption, **Journal of Money Credit and Bankeing,**V26, 1994., pp 9-22 .

[7]Bailey, Martin J , National Income and the Price Level **, Mc Grew-Hill**, 1971 .

[8]**انظر فى ذلك :-**

- البنك المركزى المصرى ، **التقرير السنوى** ، أعداد مختلفة .

[9] البنك المركزى المصرى ، **مرجع سبق ذكره** .

– World bank, **op.cit** .

[10] الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ،**التقرير السنوى** ، أعداد متفرقة .

[11] البنك المركزىالمصرى ،**مرجع سبق ذكره** .

– World bank, **op.cit** .

[12]الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ،**التقرير السنوى** ، أعداد متفرقة .

(13) المرجع السابق .

(14) المرجع السابق .

(15)Peter S. Heller, Diverging trends in the shares of nominal and real government expenditure in GDP : implications for policy, **National Tax Journal**, Vol. 34 (March 1981) Pp.61.

(16)**انظر فى ذلك :-**

- وزارة المالية ، **الحسابت الختامية** ، سنوات مختلفة .
- البنك الدولي ، **التقرير السنوى** ، اعداد مختلفة .

(17) انظرفيذلك:

- عبدالقادرمحمدعبدالقادر،الحديثفىالاقتصادالقياسى، (الاسكندرية : الدار الجامعية، 2005) ،صص437-492.

– D.Gujarati, Basic Econometrics, MCGraW– Hill Kogankusha, LTD, .1995, pp 285–293

(18) عبدالقادرمحمدعبدالقادر، **مرجع سبق ذكره** ،

(19) ENGLE, R. F. and Granger C. W. J. **"Co-integration and Error Correction: Representation, Estimation and Testing**,",**Econometrica, 55 (2)**1987,pp. 137-142.

(20) Ibid ،

(21)Gronzalo. C., "Five Alternative Methods of Estimating Long- Run Equilibrium Relationship", **Journal of econometrics** Vol. 60, 1999, PP.203-233.

(22)Granger C.W.J (1986) "Development in the study of co-integrated Economic variables", Oxford **Bulletin of Economics and statistics, Vol.48, No.3**, PP.213-228.

(23) Wooldridge, J. M., **"Econometric Analysis of Cross-Section and Panel Data**",MIT Press, Cambridge, MA,.2002.